الأسعار القياسية

فى القاهرة ولندن

أوردت جريدة الأهرام إحصاء عن الأرقام القياسية للأسعار فى لندن وفى القاهرة يوم ٣١ يونيه الماضى يتضح منه أن الرقم القياسى لسعر الجملة كان فى لندن ١٩٠,٣ وكان فى القاهرة ٢١٥,٤ (الرقم ١٠٠ هو سعر ما قبل الحرب) .

وهذان الرقمان يلفتان النظر بشدة ، فالمعروف أن لندن — والجزيرة البريطانية كلها — تعيش من الخارج إلا قليلا ، وأن القاهرة — والمملكة المصرية كلها — تعيش من الداخل إلا قليلا . فاذا حدث أن كان الفرق بين رقم لندن ورقم القاهرة هو ٢٥,١ وكانت هذه الزيادة فى رقم القاهرة كان فى الأمر ما يستوجب العجب !

نعم إن رقم أسعار الجملة غير رقم أسعار المعيشة ، إذ أنه يشمل متوسط أسعار السوق المالية والصناعية ، ولكن رقم أسعار المعيشة هو حجر الأساس وهو مؤثر كبير فى ارتفاع رقم الجملة أو انخفاضه ، ومن هذا يمكن أن نعد رقم الجملة دلا على حالتى الغلاء والرخاء دلالة صحيحة .

وليس من المفهوم أن تكون أرقام لندن التى تعيش من الخارج كما قلنا ، والتى تفرض عليها الحرب قيودا لا تفرضها على القاهرة ، منذ ثلاثة أعوام ، أقول ليس من المفهوم أن تكون أرقام لندن أقل من أرقام القاهرة ، إلا أن يكون فى الأمر شىء شاذ لا يجوز بقاؤه ولا يغتفر وجوده .

وهناك ولا شك أسباب خفية لهذه الحالة الشاذة ، ولكننا لا نريد أن نتعرض هنا لهذه الأسباب الخفية ، إنما نريد أن نحلل الأسباب الظاهرة ، وتداركها ينشئ أثرا لا ريب فيه فى تحسين الحالة ، وليس علينا من بأس أن يكون فى نظام التموين عندنا شئ من النقص ، ولكن البأس كل البأس أن نسكت عن بيانه ، وعن الطب له واقتراح علاجه .

بعض هذه الأسباب يتعلق بأخلاق الشعب نفسه من مستجين وتجار ومستهلكين ، وبعضها يرجع إلى عوامل اقتصادية تركت بلا علاج ، وبعضها يعود إلى نظام التموين ، وهو حديث عهد فى هذه البلاد . فلنقل كلمة عن كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة :

فأما العوامل المتعلقة بأخلاق الشعب ، فيؤسفنا أشد الأسف أن نعلن أن أزمة التموين فى مصر قد كشفت عن افلاس شنيع فى رصيدنا الخلقى ، وفى شعورنا الاجتماعى... كشفت عن ضعف فى تضامننا القومى وقوة فى أثرتنا الفردية ، وعن تعفن فى ضمائر الكثيرين يكاد يستعصى على التطهير ، بل يكاد يشل الإجراءات والقوانين ! وعن غفلة وتهاون فى الحقوق من جانب المستهلكين .

والأمثلة الفردية لا تعوزنا ، ولكنا نسوق الكلام مساق التعميم . فالمنتج مثلا لم يضع أمام نظره لحظة واحدة أن يتضامن مع الأمة والدولة فى نوع الإنتاج الذى تمس اليه الحاجة أكثر من سواه ، والذى يخفف أزمة التموين عن كاهل الحكومة والشعب ، إنما كان نظره كله أن ينتج الأربح والأروج — حسب اعتقاده — وأن يتهرب ما استطاع من إنتاج المواد التى تخضع للمراقبة والتسعير !

خذ مثلا لذلك : موقف بعض كبار الزراع حينما أقاموا الدنيا وأقعدوها لأن الحكومة تريد تحديد مساحة القطن حينما كانوا يحسبون أن القطن سيدر عليهم الذهب كما حدث بعد الحرب العظمى السابقة .

لم يحاولوا أن ينظروا مرة واحدة لهذا الشعب ، إنما كانت مصلحتهم الخاصة فوق مصالح هذه الملايين التى جاعت فيما بعد أو تعرضت للمجاعة نتيجة لهذه السياسة الفردية الخاطئة .

وبعد أن اضطروا اضطرارا لتحديد مساحة القطن ، بحثوا عن الأروج والأكسب لذواتهم فوجدوا زراعة الخضر أربح فأكثروا من زراعتها على حساب الحبوب ، وكان هذا سببا فى المجاعة التى كانت تجثم على أنفاس الشعب قبل الموسم الحاصر بأسابيع !

وخذ مثلا لذلك موقف شركات النسيج التى تعلم أن كسوة الشعب تعتمد على ما تنتج .. إنها لم تقم لهذا وزنا حين رأت الأصناف الشعبية خاضعة للتسعيرة الجبرية ، فراحت تهرب من التسعيرة بعدة طرق ، منها أن تنتج أصنافا أخرى مما يلبسه الأغنياء على حساب الأصناف الشعبية ، ومنها أن تغير تغييرا طفيفا فى مواصفات الأصناف الشعبية حتى لا تنطبق عليها التسعيرة ... الخ .

وهكذا خانت الأمانة التى وضعتها الأمة فى عنقها لتسعفها فى ساعة الشدة ، وكانت حربا على الطبقات الشعبية التى تمد بالملايين فى ساعة العسرة والضيق .

أما طبقة التجار فقد أظهرت طائفة منها نكسة خلقية واجتماعية . لقد نهش المتجرون فى السوق السوداء لحوم المواطنين وامتصوا دماءهم فى نهم فظيع . لقد افتنوا فى طرق التهريب وفى التهرب من الرقابة ومن القوانين افتنانا يفوق ما يسمع عنه الناس فى عصابات قطع الطريق .

لم تبق مادة من المواد الضرورية لم تقع فيها أزمة مع توافرها فى السوق : أزمة النقود الفضية . أزمة المنيم . أزمة الورق . أزمة الدقيق . أزمة الرغيف . أزمة السكر . أزمة البترول أزمة البنزين . أزمة الدمور . ... وكلها فى الحقيقة تتلخص فى أزمة واحدة هى أزمة الخلق والضمير !

وأما الجمهور الذى وقع فريسة المنتج وفريسة الوسيط فلم يحرك ساكنا لمساعدة السلطات فى القبض على ناصية الحال، ولم يحاول أن يتمسك حتى بالحقوق المحدودة التى هيأها له القانون . وللجمهور بعض العذر حين ننظر إلى هـذه الظاهرة من الوجهة التاريخية ، فلقد طال عهده بالشك فى كل إجراء حكومى مذ كانت الإجراءات الحكومية تقتصر على المغارم التى يتحملها دون المغانم ، حتى لقد وقر فى خلده أن الحكومة لنفسها لا للمحكومين ، وأن كل ما تصنعه عائد بالغنم عليها وبالغرم عليهم ، لأنها ليست حكومتهم ، إنما حكومة السادة المترفين ... وهو فى حاجة إلى آماد طويلة يركن فيها إلى الحكومات الشعبية ويتخذ معها سياسة التعاون بدل السياسة السلبية التى اتخذها مئات السنين .

ولكن هذا لا ينهض عذرا كافيا فى مسألة التموين ، فقد كان على المثقفين بصفة خاصة أن يحاولوا الأخذ بتلابيب التجار الجشعين ، ولو كلفهم ذلك بعض الوقت وبعض الجهد وبعض المضايقة فى الحصول على مشترياتهم من السوق . إلا أنهم لم يفعلوا فأملى ذلك لتجار السوق السوداء ، طالما أن الرقابة الحكومية لا تستطيع وحدها أن ترتدهم إلى سواء السبيل.

* * *

فإذا تركنا الجانب الخلقى للأزمة ونظرنا فى العوامل الاقتصادية البحتة تبين لنا أننا تركنا هذه العوامل تؤثر أثرها الضار دون أن نقف فى سبيلها بإجراءات حازمة كما صنعت لندن فى هذا السبيل .

كان المتداول من النقود قبل الحرب نحو الخمسة والثلاثين مليونا من الجنيهات فكان رقم أسعار الجملة (١٠٩) فبلغ المتداول منها فى نهاية السنة الماضية نحو ستة وأربعين مليونا من الجنيهات فكان رقم أسعار الجملة (١٣٧) ثم بلغ المتداول من النقد فى أواخر يوليه الماضى نحو سبعين مليونا من الجنيهات فزاد رقم أسعار الجملة إلى (٢١٥) .

وعرض هذه الأرقام يمكن أن يعطينا فكرة واضحة عن علاقة كمية النقود المتداولة بالأسعار القياسية ، وهو أمر طبيعى ، فازدياد النقود يزيد القدرة على الشراء فيكثر الطلب فترتفع الأسعار ومتى أضيف إلى كثرة الطلب نقص السلع بسبب حالة الحرب كان الغلاء مضاعفا .

وما دمنا لانملك — لأسباب خارجة عن إرادتنا — زيادة كميات السلع المعروضة ، فمن الواجب أن نعمل كل ماتستطيع لتخفيض قيمة النقد المتداول . فما ذا فعلنا فى هذا السبيل ؟ إننا لم نعمل إلا القليل .

فى أمريكا ثبتوا الأجور ومنعوا ارتفاعها . وفى انجلترا وتركيا وفى أمريكا كذلك رفعوا بعض فئات الضرائب حتى وصلت إلى ٩٥٪ فى انجلترا و إلى ٩٠٪ فى تركيا و إلى ٩٩٪ فى أمريكا عند ما تبلغ حدودا معينة بينتها هذه الدول فى قراراتها .

وفى مصر رفعنا ضريبة الأرباح التجارية والأرباح الاستثنائية إلى ما لايزيد على ١٢٪ وهذا كل ما جارينا به أمم العالم فى هذا الاتجاه المفيد .

فأما الولايات المتحدة فقد استطاعت أن تثبت الأجور وأن تمنع ارتفاعها ، لأنها كانت فى مستوى عال يسمح للطبقات العاملة بالحياة الرغدة وببعض الترف المعقول ، فلم يكن هناك ضرر من تثبيتها ومحاربته مع الرقابة المشددة للأسعار — وأما فى مصر فلا نستطيع أن ننصح بمثل هذا الإجراء ولا بمنع علاوات المعيشة لبعض فئات الموظفين — كما تشير بذلك بعض الصحف — لأن الأجور الحالية فى حاجة لأن ترتفع كى تستطيع الطبقات العاملة وبعض الموظفين أن تحيا الحياة اللائقة .

فأما الضرائب فهى الوسيلة الباقية لنا من الوسائل التى اتخذتها الأمم الأخرى لمكافحة الغلاء والاحتفاظ بالتوازن الاقتصادى والاجتماعى فى الأزمة الحاضرة ، وسحب بعض النقود الزائدة من أيدى الذين زادت فى أيديهم زيادة فاحشة بسبب الظروف الاستثنائية .

ويجب أن نشك كثيرا فى آراء بعض الشخصيات وبعض اللجان التى تشير بعدم الالتجاء إلى زيادة الضرائب ، فهى آراء متهمة ، وقد اعتدنا أن نؤثر المصلحة الشخصية فى كثير مما نبديه من الآراء أو نتخذه من القرارات !

وهل أدل على تأثير المصالح الشخصية من أن يقف مصرى فى وجه استخدام الشبان المصريين فى الشركات الاجنبية ، وفى وجه استخدام اللغة القومية فى مكاتبات هذه الشركات ؟ إن هناك مصريا بل مصريين كثيرين مع الأسف — يجدون من ضمائرهم ما يمكنهم من مقاومة هذه الأمانى القومية الأولية بحجة من الحجج ، فليس كثيرا أن يوجد مصرى أو مصريون يشيرون ببعض الآراء فى شؤون الضرائب تحت تأثير هذه المصالح الذاتية ؟

فينبغى أن يفكر المسئولون تفكيرا جديا فى اتخاذ هذه الوسيلة المشروعة ، التى لجأت إليها أمم الأرض جميعا ، فكل ضريبة تحصل هى إنقاص لقوة المقدرة على الشراء ، وهى مقاومة لبعض عوامل الغلاء ؛ فلا ينبغى أن تقوم مصالح المولين سدا فى وجه اتخاذ هذه الوسيلة المجربة المضمونة .

وهناك وسائل أخرى أقل أثرا من هذه الوسيلة ، وإن كانت ذا تأثير كبير ... منها تحديد الاستهلاك بالبطاقات كما تم ذلك فى البترول والدقيق والسكر ، حتى نضع حدا لقوة النقود التى تمكن أصحابها من شراء كل ما يشتهون بأسعار عالية لا يستطيع الفقراء مجاراتهم فيها ، مما ينضب السلع فى الأسواق ويرفع أسعارها بوجه عام .

ومنها منع الإصدار منعا باتا ، واليقظة للمهربين الذين ينتزعون الضروريات من البلد إلى بلاد أخرى رغبة فى الثراء المفاجئ . وهـذا المنع يوفر بعض السلع ، فإذا أضيف إليه توفير الاستيراد كذلك وتسهيله ، زادت كمية السلع المعروضة وكان لهذه الزيادة تأثيرها الطيب .

ومنها بيع أملاك الحكومة ، لتسترد بذلك قسطا من النقود الزائدة التى تؤثر فى التوازن بين العرض والطلب . وإذا تم هذا البيع على الأسس التى فكر فيها معالى وزير الشئون الاجتماعية : كان لبيعها فوق هذا أثر اجتماعى آخر بإيجاد ربع مليون من الملاك الجدد يعولون نحو مليون من الأنفس ، يرتفع مستواهم بهذه الملكية ، وينجون من الفقر وغوائله الكثيرة .

ولكن هـذه الوسائل جميعا لا تغنى بدون وسيلة الضرائب الاضافية بعـد الضرائب التصاعدية التى تحدثنا عنها كثيرا فى هذه المجلة بالذات ، وهذا وقتها المناسب بلا جدال .

بقى الحديث عن نظام التموين والبلاد حديثة عهد به ونرى هنا أن نقتطف بعض الفقرات عن جريدتى المقطم والأهرام فى هذا الخصوص ، ثم نضيف إلى أقوالها ما نراه من الوسائل الأخرى .

قال المقطم تحت عنوان : لمـاذا نطالب بانشاء هيئة تبحث عوامل الغلاء ، هذه الفقرات :

" نطالب بانشاء هذه الهيئة لأنه ليست هناك جهة معينة أو هيئة معينة تبحث عوامل الغلاء العام وأسبابه وتوصى الجهات المختصة بما يجب عمله لمكافحته ومنع اشتداد وطأته .

" فقد رأينا لجنـة التسعيرة الجبرى تعرض البحث للمواد التى ترى اخضاعهـا للتسعيرة الجبرى ولكنها لم تعرض قط لعوامل الغلاء العام وأسبابه وكلنا يعلم أن المواد التى شملها التسعير الجبرى ليست كل شىء فى معيشتنا اليومية .

" ورأينا وزارة التموين تهتم بالمشكلات الطارئة كمشكلة القمح والدقيق مثلا ولكنهـا لم تهتم قط ببحث عوامل الغلاء العام وأسبابه . وكلنا يعلم أن الغلاء العـام ليس ناشئا من القمح والدقيق وحدهمـا . ووزارة التموين معذورة لأنها لم تظفر منذ انشائها بما يمكنها من تأدية مهامها على الوجه المرغوب فيه وهذا علاوة على عدم تمتعها بجميع اختصاصاتها وتبعثر هذه الاختصاصات هنا وهناك .

" ورأينا مجلس التموين الأعلى يجتمع لبحث المسألة العامة أى الغلاء العام وعوامله وأسبابه ورأينا وزارة المالية تهتم بمشكلة معينة كمشكلة السكر ولكنها لم تهتم قط باستقصاء عوامل الغلاء العام وأسبابه ومما يجدر بنا عمله لوقف الغلاء عند حد معين وكلنا يعلم أنه ليس ناشئا عن السكر وحده .

" فإذا كانت النتيجة ، ذلك أن تحكمت السوق فى البضاعة التى كانت فيها عند نشوب الحرب أولا ، وعند انضمام ايطاليا بعد ذلك ، وأخذت تفرض على المستهلكين الأسعار التى تريدها . ولعدم وجود الهيئة التى نحن فى صددها لم تجد السوق من يقول لها : ليس لكى أن تبيعى البضاعة القديمة بأكثر من نسبة كذا ، لم تجد كذلك من يقول لها ليس لك أن تبيعى البضاعة الجديدة بربح يزيد على نسبة كذا ، بل لم تجد السوق من يقول لها . إن البضاعة القديمة شىء والبضاعة الجديدة شىء آخر . . . والبضاعة الجديدة نفسها كان يجب أن تعين أسعارها تباعا على أساس ما دفعه مستوردوها ثمنا لها مع اضافة ربح معقول يدخل فيه تقدير المجازفة التى يجاز فوتها ... " .

وقالت الأهرام تحت عنوان : " ازدياد تكاليف المعيشة " هذه الفقرات :

" بدت فى الشهور الأخيرة ظاهرة لا بد أن تكون قد لفتت أنظار رجالنا المسئولين كما لفتت أنظار جمهور الشعب ونعنى بها اطراد الارتفاع فى تكاليف المعيشة " .

" ومن المقرر أن الظاهرات الاقتصادية يتفاعل أحدها مع الآخر وأن تدبيرا من التدابير قد يبدو سليما من وجهة نظر معينة ، ولكنه يبدو ضارا من وجهات نظر أخرى . فرفع السعر فى صنف من الأصناف قد يبدو اجراء عادلا باعتباره ترضية للمنتجين أو للتجرين فيه ، ولكنه مع دورة السوق يستتبع موجة غلاء عامة تضعف أو تشتد تبعا لقيمة هذا الصنف وحاجة المستهلكين اليه . واذا المسئولون يواجهون بعد وقت طويل أو قصير شكوى جديدة من منتجى هذا الصنف أنفسهم يرجون فيها رفع السعر مرة أخرى . وهكذا يتتابع الغلاء فندفع السوق دفعا الى هذا الاتجاه ... "

وبقى أن نعقب على ما قالت المقطم عن أسعار البضاعة القديمة وأسعار البضاعة الجديدة بشىء مما يقوله العائدون من لندن عن الذمة والضمير فى المتاجر الانجليزية ، إذ يدخل التاجر فيجد سعرا منخفضا لصنف من البضاعة وسعرا مرتفعا لقطعة أخرى من الصنف ذاته ، لأن تلك من بقايا ما قبل الحرب وهذه من بضاعة ما بعد الحرب)

وهذه الذمة وهذا الضمير هما اللذان أعلنا افلاسهما فى مصر — مع الأسف الشديد — ولم يجد المستربحون بعد فقدان الذمة . وموت الضمير ما يصدهم من الرغبة التى تقترحها المقطم ولا من ردع العقوبة القاسية فى القانون .

وإنه ليحزننا أن نذكر أن إفلاس الضمائر لم يقف عند حدود بعض التجار ، بل تجاوزهم الى بعض من يؤثر سلوكهم تأثيرا أساسيا فى حالة السوق ، مما أدى بالحكومة الى تعديل فى القانون يتناول بعض الأفراد فى حالات لم تكن تتناولهم فيها .

وقد شددت العقوبات ولكنها لم تزل غير رادعة فلا مفر من أن نتوجه إلى ضمائر المتصلين بالتموين فى كل مكان وكل هيئة وكل شركة عساها تنهض أو تفيق . ولا مفر كذلك من أن نتوجه الى الجمهور نفسه ليحاول معاونة السلطات والتضييق على المجرمين .

إنها محنة . وهى محنة فى الأخلاق والضمائر ، قبل أن تكون محنة فى السلع والبضائع . ولعلها بمخازيها ومساوئها ، تنبهنا الى بناء الأخلاق المتداعى والى علاج الضمير السقيم .

من كلام الإمام على

سأله ذعلب اليمانى فقال : هل رأيت ربك يا أمير المؤمنين ؟ فقال عليه السلام : أفأعبد مالا أرى ؟ فقال : وكيف تراه ؟ فقال لا تدركه العيون بمشاهدة العيان ، ولكن تدركه القلوب بحقائق الإيمان ، قريب من الأشياء غير ملامس ، بعيد عنها غير مباين ، متكلم لا بروية ، مريد لا بهمة ، صانع لا بجارحة ، لطيف لا يوصف بالخفاء ، كبير لا يوصف بالجفاء ، بصير لا يوصف بالحاسة ، رحيم لا يوصف بالرقة ، تعنو الوجوه لعظمته ، وتجب القلوب من مخافته .